

في الوساطات الإقليمية أيهما أكثر جدوى واشنطن أم موسكو

روسيا تسعى حثيثا لسد فراغ الولايات المتحدة وتستعد لتدشين مقاربات سياسية في المنطقة



لغة المصالح وترتيب الأولويات تلعب الدور الحاسم

بحقوق المياه في الدولة الأخرى، وبدعوة دبلوماسية من وزارة الخارجية. ولذلك جاء التجاوب معها فاترا، باستثناء مصر، التي ينسجم البيان والدعوة الأمريكية مع رغبتها الملحة في وجود طرف رابع لتسهيل الوساطة، بينما استضافت روسيا لقاء السيسي-أبي، وأصدر الكرملين دعوة واضحة تؤكد الاستعداد للوساطة وتسهيل التفاهم، في خضم تحركات حثيثة تقوم بها موسكو لتفعيل دورها في القارة الأفريقية. في كل الأحوال، يتجه الرئيس فلاديمير بوتين نحو أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بخطوات كبيرة، مستفيدا من الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة، ومعولا على تطلعات الكثير من الدول إلى بلاده كقوة فاعلة على الساحتين الإقليمية والدولية، بعد أن جرى اختياريها في سوريا، وحققت انتصارات عسكرية، بالتوازي مع الشروع في تنفيذ رؤيتها السياسية، ما يجعلها تستعد لتدشين مقاربات متعددة في المنطقة قد تصل إلى تقديم مقاربات متماسكة في أزمات وقضايا احتكرتها طويلا الولايات المتحدة، بما يؤكد أن دور موسكو أكثر جدوى من واشنطن.

دارت الأيام، وتجاوزت أديس أبابا الكثير من مصاعبها الإقليمية، لكنها دخلت في خلاف جديد مع مصر حول سد النهضة والآليات الفنية اللازمة لتشبيده، وفي الوقت الذي دعت فيه الولايات المتحدة وزراء خارجية دول مصر وإثيوبيا والسودان، إلى عقد اجتماع في واشنطن، تلقت عليه ردا إيجابيا من القاهرة فقط، أبدت روسيا استعدادها للوساطة بين الدولتين. لا أحد يعرف إلى أين ستصير الوساطة، لصالح واشنطن أم موسكو، أم لن يتدخل أحدهما، حيث أذاب لقاء رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، على هامش القمة الروسية-الأفريقية في سوتشي مؤخرا، الكثير من الجليد السياسي، وبدت أديس أبابا غير راغبة في وجود طرف رابع في المفاوضات مع مصر والسودان. لم يحمل التحرك السياسي الأمريكي حيال أزمة سد النهضة رؤية محددة للوساطة، فقد اكتفى البيت الأبيض ببيان في أوائل أكتوبر يدعو الطرفين إلى التمسك بالطرق السلمية والحفاظ على حق كل دولة في التنمية دون المساس

ببرزها سوريا، وجسدت النبض حيال تبني الحل السياسي في الأزمة مع إيران، وفي جميع المحطات التي ولجتها أحرزت نجاحات بدرجات متفاوتة، لإصرارها على استكمال عوامل قوتها على المسرح العالمي، واستثمار التراجع الظاهر في الأدوار الأمريكية، وما حققته من فوائد في تشجيع موسكو على المزيد من الإقدام مقابل إحجام لافت، وربما غير مبرر من وجهة نظر البعض، في توجهات الرئيس دونالد ترامب، حتى في القضايا التي راكمت واشنطن فيها نفوذا تاريخيا. راهنت الولايات المتحدة على إثيوبيا من قبل، كقاعدة وأداة في الحقل الاستراتيجي الأمريكي، بعد سقوط نظام منغستو هيلما ماريام في بداية التسعينات من القرن الماضي، واعتقدت أنها ورثت هذه الدولة بعد أن كانت تدور في الفلك السوفييتي، وانخرطت أديس أبابا في حرب طويلة مع أسمرة، استنفذت الجانبين، ولم تتدخل واشنطن لفرض التسوية التي تريدها على إريتريا، وابتعدت رويدا عن طموحها بشأن تحويل إثيوبيا إلى رمانة ميزان في شرق أفريقيا، لأنها وجدت أن التكلفة ربما تصبح باهظة.

فعدنا ازادت واشنطن مكافحة الإرهاب التحقت بتحالف إقليمي دولي فضفاض، واعتمدت على دول بعينها في المنطقة، وعندما سعت إلى تدشين تسوية سياسية للأزمة في ليبيا أوحث إلى ألمانيا بالتقدم. بدت الولايات المتحدة وكأنها تخلت عن الكثير من قناعاتها في ما يتعلق بالحرب والسلام معا، إلا عند الضرورة القصوى التي تمثل خطرا داهما على الأمن القومي الأمريكي، ما أثر على رؤيتها في التعامل مع إيران، وما أفضت إليه من تدبذ استمرته الأخيرة بالتمادي في عدم الكف عن تدخلاتها السياسية والأمنية في بعض الدول العربية.

جس نبض سياسي

هيات هذه التطورات الساحة أمام دولة أخرى، مثل روسيا، لديها من الطموحات والقدرات ما يساعدها على تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال اللجوء إلى تعظيم الحول السياسية، والدفع إلى اقتحام مجال المبادرات والوساطات. اختبرت موسكو إمكانياتها في فضاءات عسكرية وسياسية كثيرة،

أصبح جلب السلام بين إثيوبيا وإريتريا مؤخرا، بدعم إماراتي سعودي، إحدى العلامات والنماذج الدالة على أن القوى الإقليمية النشطة يمكنها، إذا ما ازادت وتوافرت لها الرغبة والأجواء المناسبة، تسوية أزمات مستعصية فشلت في حلها بعض القوى الكبرى، وهو اتجاه تتنامى ملامحه مع تصاعد التفكير في زيادة أطر التعاون والاتجاه نحو المشروعات التنموية المشتركة؛ ما يحدث تحولات في خارطة النزاعات والدول الساعية إلى إخمادها.

أوراق الحل والعقد

احتفظت الولايات المتحدة على مدار النصف قرن المنقضي بالكثير من أوراق الحل والعقد في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط تحديدا، وكانت أدوار غالبية الدول الأوروبية تبدو قريبة منها أو تدور في فلكها مع احتفاظها بمهام ضئيلة للمناورة، ولم تكن موسكو في العهد السوفييتي السابق أو الروسي الحالي، تناطحها في مجال التسويات السياسية، وهو ما شجع واشنطن على فك وتركيب الأزمات بالطريقة التي تراها مناسبة، بصرف النظر عن العدل والقانون والحقوق، فالانحيازات في القضية الفلسطينية مثلا لم تكن خافية على كثيرين.

تدفقت مياه كثيرة في هذا النهر، حتى وصلت الإدارة الأمريكية الراهنة إلى حالة من العجز، قادت إلى إثارة الإبتعاد عن أزمات متباينة، وتقليل التدخلات العسكرية إلى حدود دنيا، ورافق ذلك جمود في الوساطة التي تعتمد على الحياء الظاهر والعزم على خفض سقف التورات، خوفا من أن تؤدي إلى انكسارات على مصالح واشنطن.

كان الحديث عن صفقة القرن من قبل إدارة الرئيس دونالد ترامب، أول مسمار جلي تدقه واشنطن في نعش الوساطة الإقليمية، ففواصل الصفقة وتطوراتها ليست بحاجة إلى تكرار، غير أن النتيجة السلبية التي حققها كشفت عن عدم إلمام بالواجبات المفترض أن يقوم بها الوسيط، حتى وهو يحاول محاكاة طرف على حساب الآخر. وخصمت الحصيلة الغامضة للصفقة من الرصيد الأمريكي في مجال السلام بالمنطقة، وعززت فكرة التسلل إلى بعيد.

هناك سلسلة طويلة، تؤكد أن الرئيس ترامب لا يملك النية والاستعداد والإرادة للتدخل الحشن أو الناعم، وهو متنسق مع أجندته التي رفعتها خلال الحملة الانتخابية وتتعلق في محتواها المركزي بالموطن الأمريكي، والانسحاب التدريجي من الصراعات. كما أن غالبية التدخلات في المجالين الحشن والناعم، كانت عبر وسطاء،



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

يظل عصر التدخلات العسكرية في المنطقة مستمرا، لكن يبدو أن الجزء العنيف فيها سوف يميل إلى التراجع ويبقى الشق الناعم متواصلا، وهو ما أكدته الهبة الإقليمية والدولية احتجاجا واعتراضا وتحفظا على إرسال تركيا لأرتال من المعدات في شمال شرق سوريا لتشكيل منطقة آمنة بالأمر الواقع، ومطالبات عدة بانسحاب جميع القوات من الأراضي السورية، والتمهيد لإطلاق عملية سياسية متكاملة.

يصاحب ذلك، حديث متواتر حول تهديد صراعات في منطقة الشرق الأوسط، كما هو في اليمن وليبيا، والاستجابة لضغوط الشعوب في تصويب مسارات بعض الأنظمة وتدشين مشروعات حقيقية للإصلاح السياسي، كما يجري في العراق ولبنان، وتشجيع القوى المختلفة على التدخل بالوساطة لإطفاء حرائق مشتعلة وقطع الطريق على أزمات قابلة للانفجار.

يحثل الشق الأخير جانبا من النقاشات لدى بعض الدوائر السياسية، فالقوى التقليدية المعروفة باستعداداتها للوساطة تبدلت، ودخلت عليها تعديلات جوهرية، فقد تكون هناك دولة إقليمية صغيرة وتملك من الأمنيات ما يساعدها على نزع فتيل أزمة ما، وربما هناك قوى عظيمة لها نفوذ واضح وتفكر إلى الإزادة ولا تستطيع القيام باخترق كبير في نزع محدود.

بوتين يتجه نحو أفريقيا والشرق الأوسط بخطوات كبيرة مستفيدا من الفراغ الذي خلفته واشنطن ومعولا على تطلعات الكثير من الدول إلى بلاده كقوة فاعلة إقليميا ودوليا

انعكس التغيير في الموازين الدولية على مسألة الوساطات الإقليمية، ولم تعد لها علاقة فقط بالقوة العسكرية والسياسية الفاتكة، ولا بالترامك التاريخي، بل تلعب لغة المصالح وترتيب الأولويات الدور الحاسم، فكم دولة لها نفوذ وباع طويل من الخبرات وقدمت مقاربات ونجحت في حل أزمات؟ وكم دولة تملك من الطموح السياسي والإمكانيات الاقتصادية وبإلا قدرات عسكرية كبيرة، وتمكنت من سد فجوات عميقة في بعض التورات؟

شكوك حيال استراتيجية ترامب الجديدة لحماية النفط السوري

تحت تصرف الدولة بعد انتهاء النزاع. وأوضح أن "الروس لم تعجبهم الفكرة واعتقد أنها لن تعجبهم اليوم أيضا".

الولايات المتحدة اقترحت من قبل فكرة استغلال النفط السوري بالاتفاق مع موسكو، وإيداع الأرباح في صندوق للتنمية يوضع تحت تصرف الدولة بعد انتهاء النزاع

وينتشر نحو مئتي جندي أميركي حاليا إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور لكن هذا العدد قد يكون كاف لإطلاق إذا قرر الجيش الروسي السيطرة على المنطقة كما حاول أن يفعل مطلع 2018. وقتل نحو مئتي مقاتل روسي في ضربة جوية للتحالف خلال محاولتهم مهاجمة مركز لقوات سوريا الديمقراطية يضم جنودا أميركيين. وقد لا تحتاج موسكو إلى إرسال قوات إضافية؛ فبعدما تخلت واشنطن عن المقاتلين الأكراد لجأوا إلى النظام السوري وروسيا.

وقال هذا الخبير في النزاع السوري في مركز الأمن الأمريكي الجديد (سنتر فور آيه نيو أميركان سيكيوريتي) لوكالة فرانس برس إن إدارة ترامب تحاول "جعل أفضل المصادر النفطية للبلاد رهينة واستخدامها عملة للمقايضة، من أجل إجبار نظام الأسد وحماته الروس على قبول مطالب الولايات المتحدة" خلال تسوية سياسية للنزاع السوري. وتابع هيراس أن "مهمة الولايات المتحدة تحولت من القتل النبيل في مواجهة أكثر من منظمة إرهابية مكروهة في العالم إلى مناورة وهمية لإجبار الأسد على تغيير سلوكه عبر مصادرة النفط السوري".

واقترح ترامب شخصيا الاثنين أن تقوم الولايات المتحدة "بإرسال واحدة من كبريات المجموعات النفطية" لاستغلال النفط السوري. وصرح الموفد الأميركي الخاص السابق لسوريا بريت ماكغولاك الذي استقال في ديسمبر الماضي، في مؤتمر صحافي "سيكون ذلك أمرا غير قانوني"، مذكرا بأن النفط السوري ملك لشركة حكومية سورية "نشأنا أم أبينا". وأضاف أن الولايات المتحدة اقترحت من قبل فكرة استغلال النفط السوري بالاتفاق مع موسكو، وإيداع الأرباح في صندوق للتنمية يوضع

سحب العسكريين الأميركيين الألف المنتشرين في شمال شرق سوريا مفسحا بذلك المجال لعملية عسكرية تركية ضد قوات سوريا الديمقراطية التي يشكل الأكراد المكون الرئيسي فيها وحليفة واشنطن في مكافحة الجهاديين. لكنه قال الأربعاء إن "عددا قليلا من الجنود" الأميركيين سيبقون في سوريا "في المناطق التي تحوي نفطا"، مؤكدا "قمتنا بضممان أمن النفط". وتابع ترامب "سنقوم بحمايته وسنقرر ماذا سنفعل في المستقبل". وأكد البنتاغون الخميس إرسال تعزيزات لحماية حقول النفط، دون توضيح حجمها.

رسميا، يهدف ذلك إلى منع تنظيم الدولة الإسلامية من الاستيلاء على الحقول النفطية الكبرى في البلاد، التي يسيطر عليها حاليا التحالف الكردي العربي ممثلا بقوات سوريا الديمقراطية، في محافظة دير الزور (شرق شرق الفرات، في موقع غير بعيد عن الحدود العراقية. لكن هذه الإستراتيجية الجديدة تشكل، حسب رأي نيك هيراس، تحولا كاملا للولايات المتحدة التي كانت تبرر وجودها على الأرض السورية رغما عن الرئيس السوري بشار الأسد، بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

والإبقاء على السيطرة العسكرية عليها، هي باختصار لصووية دولة على الساحة العالمية". وتابع البيان قائلا إن القوات الأمريكية وشركات أمنية خاصة في شرق سوريا توفر الحماية لمهربي النفط الذين يجنون ما يربو على 30 مليون دولار شهريا. وأعلن الرئيس ترامب في السادس من أكتوبر



خطة أميركية تثير الشكوك

واشنطن - في ظل التطورات التي يشهدها الشمال السوري إثر العملية العسكرية التي أطلقها الجيش التركي في مواجهة الأكراد يتحول نظير الأميركيين نحو حقول النفط في الشرق رغم حقيقة في المنطقة. وأضافت في البيان "أن أفعال واشنطن الحالية، المتمثلة في الاستيلاء على حقول النفط في شرق سوريا

ويعتبر العديد من الخبراء أن الإستراتيجية الجديدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في سوريا التي تقضي بحماية الحقول النفطية في شرق البلاد بعيدة عن الواقع ومشكوك في شرعيتها. وأعلن وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر الجمعة "نحن نتخذ إجراءات لتعزيز موقفنا في دير الزور لمنع وصول جهادي تنظيم الدولة الإسلامية إلى الحقول النفطية".

وأوضح إسبر ردا على سؤال عن إمكانية إرسال دبابات قتالية أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) "تقوم بتعزيز هذا الموقع والأمر سيستل قوات ضخمة".

لكن وزارة الدفاع الروسية شككت في الخطة الأميركية ووجهت انتقادات حادة لها معتبرة أن الإبقاء على وجودها العسكري في شرق سوريا وتعزيزه باتيان ضمن ما وصفته بأنه "لصووية دولة على الساحة العالمية" بدافع الرغبة في حماية مهربي النفط وليس من مطلق مخاوف أمنية حقيقية.